٢٠ التشكيك بأخبار الثقات الذين ينقلون للعلماء الكبار كلامه المخالف لمنهج السلف موثقاً من كتبه ومجالسه بالصوت أو بالصوت والصورة، واتهامهم بالكذب وتضخيم الأخطاء وتحريف الكلام وبتره وتضليل العلماء وتوغير صدورهم.

وكلام أبي عبد الحق في هذا منشور في كتبه وردوده ومجالسه وتراجعاته، ولا يحتاج إثباته إلى بسط الكلام.

بل وصل بهم المطاف أخيراً: أن اتهم أحد طلاب أبي عبد الحق وهو (محمد علي الجريسي): كل النقلة من أهل العراق سلفاً وخلفاً بالكذب!!، وأنه لا يوثق بأخبارهم! كما في مقاله "الحِكَم السلفية في الحيطة الرضية"، وهذا ما لم يصل إليه المأربي والحلبي وأشباههم!!.

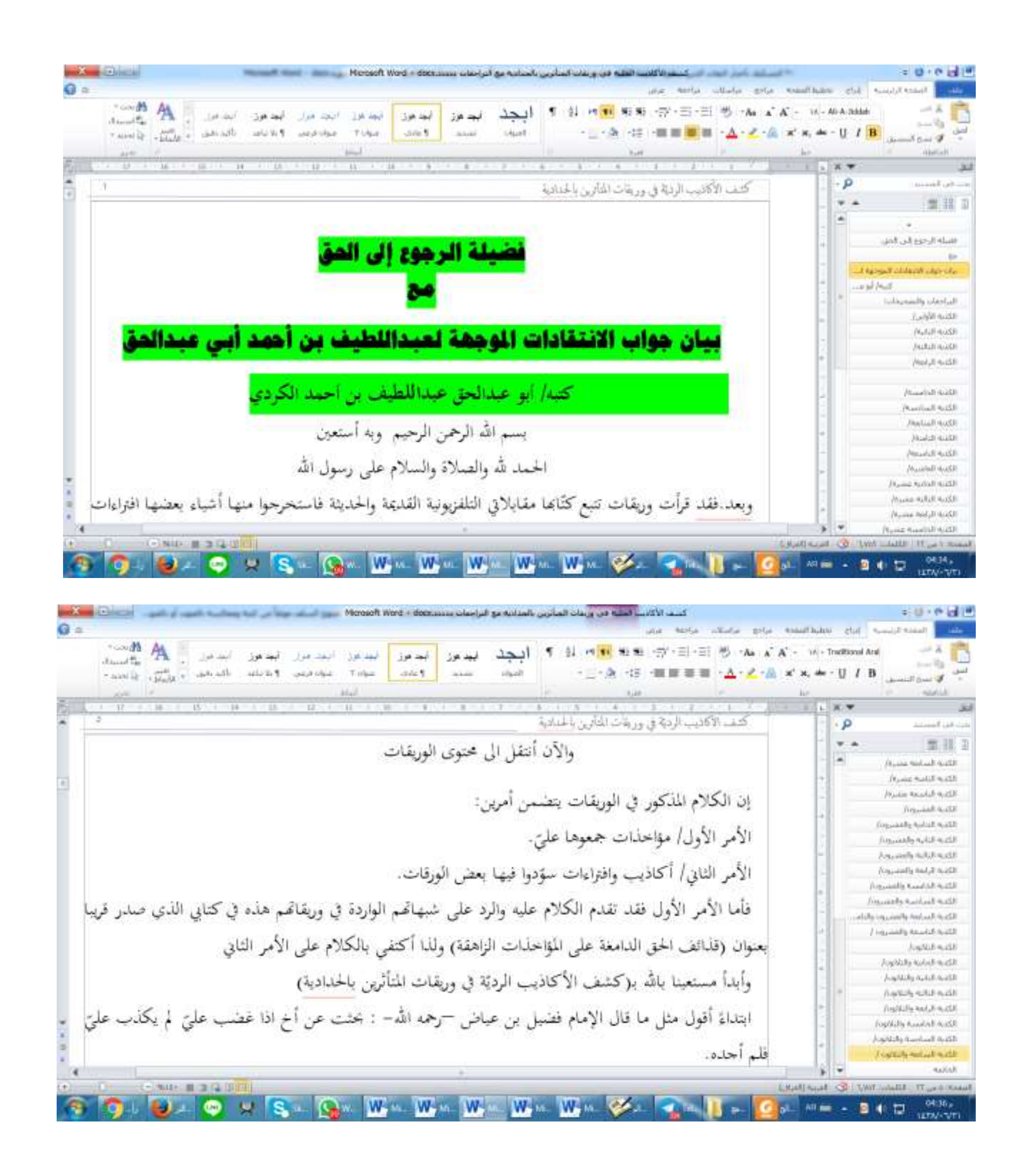
جواب الدكتور عبداللطيف على هذه المؤاخذة :

نعم والله كذبوا عليّ كثيرا عند العلماء ومن أمثلة كذباتهم الكبيرة كما جاء في هذه المؤاخذات قولهم في المؤاخذة السادسة: ((تجويز أبي عبدالحق القوانين الوضعية والبرلمانات التشريعية وأنه يرضى بالدستور العلماني))!!! سبحانك هذا بهتان عظيم.

وقد أعطاني الشيخ ربيع رسالة رفعها خصومي للشيخ جمعوا فيها مؤاخذات عليّ وقال لي الشيخ اقرأها فما وجدت فيها من حق خذ به، وما وجدت فيها من باطل رُدّ عليه.

فقرأتها وكان معي الأخوان الشيخ موفق أبو حمزة والشيخ أحمد الصالح أبو مجاهد فما وجدت فيها من حق وصدق أخذت به وأعلنت تراجعي في سحاب، وما وجدت فيها من كذب وتلبيس وتدليس و قلب للحقائق رددت عليها ولكني لم أنشرها وانما أعطيتها لبعض إخواني الدعاة وقرؤوها ولم ننشرها لأننا لم نرد كشف عوار السلفيين للمنافقين والملحدين والمبتدعة المتربصين، وما كل شيء يصلح للنشر .

وسميت ردي على وريقاتهم بـ(كشف الأكاذيب الرديّة في وريقات المتأثرين بالحدادية) وهذه صورة بعض صفحاته:



كشف الأكاذيب الرديّة في وريقات المتأثرين بالحدادية

1

فضيلة الرجوع إلى الحق

مع

بيان جواب الانتقادات الموجهة لعبداللطيف بن أحمد أبي عبدالحق

كتبه/ أبو عبدالحق عبداللطيف بن أحمد الكردي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وبعد.فقد قرأت وريقات تتبع كتّابها مقابلاتي التلفزيونية القديمة والحديثة فاستخرجوا منها أشياء بعضها افتراءات

كشف الأكاذيب الرديّة في وريقات المتأثرين بالحدادية

2

والآن أنتقل الى محتوى الوريقات

إن الكلام المذكور في الوريقات يتضمن أمرين:

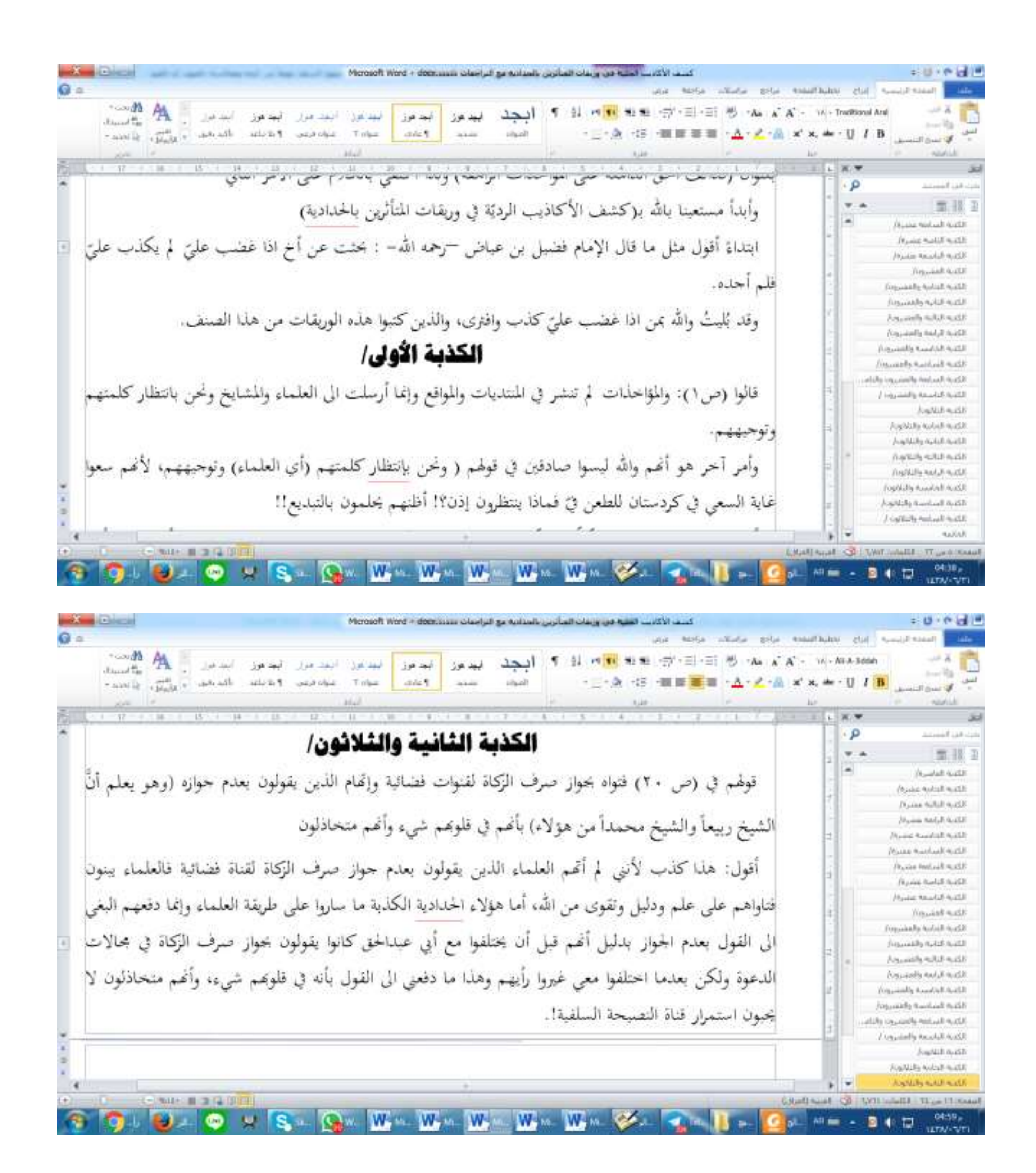
الأمر الأول/ مؤاخذات جمعوها عليّ.

الأمر الثاني/ أكاذيب وافتراءات سوّدوا فيها بعض الورقات.

فأما الأمر الأول فقد تقدم الكلام عليه والرد على شبهاتهم الواردة في وريقاتهم هذه في كتابي الذي صدر قريبا بعنوان (قذائف الحق الدامغة على المؤاخذات الزاهقة) ولذا أكتفي بالكلام على الأمر الثاني

وأبدأ مستعينا بالله بـ(كشف الأكاذيب الرديّة في وريقات المتأثرين بالحدادية)

ابتداءً أقول مثل ما قال الإمام فضيل بن عياض –رحمه الله– : بحثت عن أخ اذا غضب عليّ لم يكذب عليّ فلم أجده.



وأبدأ مستعينا بالله بـ(كشف الأكاذيب الرديّة في وريقات المتأثرين بالحدادية)

ابتداءً أقول مثل ما قال الإمام فضيل بن عياض –رحمه الله– : بحثت عن أخ اذا غضب عليّ لم يكذب عليّ فلم أجده.

وقد بُليتُ والله بمن اذا غضب عليّ كذب وافترى، والذين كتبوا هذه الوريقات من هذا الصنف.

الكذبة الأولى/

قالوا (ص١): والمؤاخذات لم تنشر في المنتديات والمواقع وإنما أرسلت الى العلماء والمشايخ ونحن بانتظار كلمتهم وتوجيههم.

وأمر آخر هو أنهم والله ليسوا صادقين في قولهم (ونحن بإنتظار كلمتهم (أي العلماء) وتوجيههم، لأنهم سعوا غاية السعي في كردستان للطعن فيّ فماذا ينتظرون إذن؟! أظنهم يحلمون بالتبديع!!

الكذبة الثانية والثلاثون/

قولهم في (ص ٢٠) فتواه بجواز صرف الزكاة لقنوات فضائية وإتهام الذين يقولون بعدم جوازه (وهو يعلم أنّ الشيخ ربيعاً والشيخ محمداً من هؤلاء) بأنهم في قلوبهم شيء وأنهم متخاذلون

أقول: هذا كذب لأنني لم أتهم العلماء الذين يقولون بعدم جواز صرف الزكاة لقناة فضائية فالعلماء يبنون فتاواهم على علم ودليل وتقوى من الله، أما هؤلاء الحدادية الكذبة ما ساروا على طريقة العلماء وإنما دفعهم البغي الى القول بعدم الجواز بدليل أنهم قبل أن يختلفوا مع أبي عبدالحق كانوا يقولون بجواز صرف الزكاة في مجالات الدعوة ولكن بعدما اختلفوا معي غيروا رأيهم وهذا ما دفعني الى القول بأنه في قلوبهم شيء، وأنهم متخاذلون لا يحبون استمرار قناة النصيحة السلفية!.



الكذبة السابعة والثلاثون /

(ص ٢٥) (أكاذيبهم وتلبيساتهم وتدليساتهم في مسائل تتعلق بالتحذير من المخالفين والجرح والتعديل).

أقول: والله وتالله وبالله لو يجمع هؤلاء كلهم جميع أقوالهم في التحذير من المنحرفين لا يبلغ ربع كلامي، ومع ذلك صوروا الواقع تصويرا كاذباً، وقلبوا الحقائق بحيث يفهم القارئ أنني لا أرى التحذير من المخالفين، وأنهم فاقوني في هذا الباب!!

الخاتمة

وبهذا أختم الكلام على كذباتهم التي بلغت سبعا وثلاثين كذبة في سبع وعشرين صفحة تضمنتْها وريقاتهم التي أرسلوها للمشايخ، بغية الحصول على تجريح لي من قبل المشايخ وما يدرون أنه لا يحيق المكر السيء الا بأهله،

وقلت في خاتمة هذا الرد:

وبهذا أختم الكلام على كذباتهم التي بلغت **سبعا وثلاثين كذبة في سبع وعشرين صفحة** تضمنتْها وريقاتهم التي أرسلوها للمشايخ، بغية الحصول على تجريح لي من قبل المشايخ وما يدرون أنه لا يحيق المكر السيء الا بأهله، **و-على فرض- أنهم ظفروا بمطلبهم من بعض العلماء، فماذا يقولون لرب الأرض والسماء، يوم تبلى السرائر؟!**

وأقول كيف يقبل منكم خير ونبأ أو دعوة ونصيحة والحال أنكم ملأتم وريقاتكم بالأكاذيب بحيث تجاوزت كذباتكم عدد صفحات وريقاتكم؟!

وأقول أيضا: هؤلاء الكُتّاب الذين سمَّوا أنفسهم طلبة العلم ويدَّعون أنهم ثقات فهل يحق شرعا أن يُؤخذ بأقوالهم فتُبنى عليها أحكام شرعية ويُطْعَن بسببهم في من عُرف عند العامة وعند المشايخ السلفيين بلزوم السنة والدعوة إليها؟!، وهل من طعن في أخبارهم مثل هذه يقال عنه منحرف لأنه لا يقبل خبر الثقة؟!

وبعد قراءتي لمقالهم استخرجت من سبعة وعشرين صفحة كتبوها سبعة وثلاثين كذبة وتدليسا وتلبيسا فهل يُقال بعدئذٍ إنهم ثقات ولا ينبغي التثبت من أخبارهم بل يجب الحكم على أبي عبدالحق بناء على نبأهم؟!

والأدهى والأمَر من ذلك أن يُحكم عليك من قبل أناس مجاهيل، فالوريقات التي أعطانيها الشيخ ربيع –حفظه الله- ليس عليها اسم كاتب بل هو مجهول العين و الحال ، علما أني –بفضل الله – معروف عند العلماء منذ أكثر من عشرين سنة، ومن ذلك الوقت وأنا أذب عن هذا المنهج وأدعو اليه ولحقني

بسبب ذلك من الأذى ما الله به عليم والى الآن حياتي في خطر وكل السلفيين في العراق يعرفون ذلك ، وأحتسب ذلك عند الله من خير حسناتي التي أرجو أن أجدها في ميزان حسناتي.

وأقول أخيرا هل من المنهج الصحيح أن نقبل من الشباب الصغار المبتدئين مثل هذه الأمور وهو تحميل كلام أهل العلم وطلبته والذين هم أكبر منهم سناً وأكثر علماً وقبولا عند الخاصة والعامة مالا يحتمل، بل والكذب والتجني عليهم ، والتربص بهم والبحث عن فلتات لسانهم والفرح بالإيقاع بين العلماء وطلبة العلم بل ويقومون بنشر كل هذه الأمور والتي أغلبها في الواقع كذبٌ وافتراء وتدليس وتلبيس وقلب للحقائق على مواقع الإنترنيت واستنساخها وتوزيعها تحت أسماء مجهولة أو بغير أسماء، وفي هذا العمل من المفاسد مالا يخفى على كل من أعطاه الله مسكة من عقل وشيئا من حكمة وبعد نظر.

أقول : جزى الله شيخنا الفوزان إذ يقول: ((**فالواجب علينا التثبت وعدم التسرع**... الله -جل وعلا – أمرنا بالتثبت حينما يبلغنا شيء عن جماعة من الجماعات، أو عن قبيلة من القبائل، أو عن فئة من المسلمين...

هذا شأن هذه الأمة : التثبت في الرواة، **التثبت في المخبرين؛** لأن المخبر قد يكون فاسقًا لا يهمه الصدق، أو قد يكون كافرًا يريد الإيقاع بين المسلمين، أو منافقًا، **أو يكون رجلاً صالحًا ولكن فيه نزعة التسرع وشدة الغيرة، فيبادر بالأخبار قبل أن يتثبت،** فالواجب علينا أن نتثبت من الخبر حتى ولو كان الذي جاء به من الصالحين.

هذا في حق ما يبلغنا عن الجماعات من المسلمين والقبائل، وكذلك بالنسبة إلى حق الأفراد... أما هذا التسرع فهذا شيء لا يقره الله – سبحانه وتعالى- حتى من أفضل خلقه بعد الأنبياء وهم الصحابة – رضوان الله عليهم- لما تسرعوا عاتبهم الله.

... وكذلك بالنسبة لأعراض المسلمين لا يجوز لنا أن نتسرع في قبول الشائعات وقبول الأخبار الكاذبة، ولهذا يقول – سبحانه وتعالى- في حادث الإفك الذي قَصّهُ الله – سبحانه وتعالى- علينا في كتابه، لما اتَّهم المنافقون عائشة أم المؤمنين – -رضي الله عنه-ا – مما برأها الله – سبحانه وتعالى- منه، قال الله – سبحانه وتعالى- : لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ. إلى قوله – تعالى – : وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ. الأصل في المسلم العدالة، والأصل في المسلم النزاهة فلا نتسرع إذا رماه أحد بسوء أو بارتكاب الفاحشة لا نتسرع بقبول ذلك بل نتثبت غاية التثبت.

فإذا سمعت في أخيك شائعة فاعتبر هذا كأنه فيك أنت؛ لأن المسلمين أمة واحدة وجسد واحد...إذا سمع المؤمن هذه الشائعة فليطبقها على نفسه هل يرضى لنفسه أن يقال فيها هذا، وهل ترضى أن يلطخ عرضك وأن تتهم بالإفك ؟ أنت لا ترحضى هذا لنفسك فكيف ترضاه لغيرك من إخوانك المسلمين.

هذا بالنسبة لأعراض المسلمين، يجب أن تصان وأن لا تُصدّق فيها الشائعات والأخبار من غير تثبت حتى ولو ثبت أن مسلمًا صدرت منه جريمة أو وقع في جريمة فعلاً فإنه يجب الستر عليه، وعدم إشاعة ذلك بين الناس؛ لأن المسلمين كالجسد الواحد **فكيف والخبر كله كذب وكله بهتان**)).

المصدر : كتاب (وجوب التثبت من الأخبار و احترام العلماء)